المؤشر السعري
5908.5
بتغير قدره
+6.4
0.11%

1,9 مليون دينار أرباح الدواجن في الـ 9 أشهر

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية ان مجلس إدارة الشركة الكويتية المتحدة للدواجن اعتمد البيانات المالية المرحلية للشركة للفترات المنتهية في 30 سبتمبر 2011 حيث جاءت نتائج أعمال الشركة لتحقق أرباحا بقيمة 1,9 مليون دينار ما يعادل 17,580 فلسا مقارنة مع أرباح بقيمة 671,3 ألف دينار ما يعادل 6 فلوس للسهم خلال الفترة المقارنة من العالم الماضي.

قبول استقالة مجلس إدارتها.. وانتخاب مجلس إدارة جديد

«الصفاة للاستثمار» تتحالف مع «الاستثمارات الوطنية» عبر 7 شركات

أعلن رئيس مجلس إدارة شركة «الصفاة» للاستثمار عبدالله الشرهان عن إتمام تحالف رسمي بين شركة الاستثمارات الوطنية عبر ملكيتها المباشرة في «الصفاة» بـ 39 مليون سهم بما يعادل 5,09٪ وملكية غير مباشرة تصل إلى 107,47 ملايين سهم بما يعادل 19,11٪ و7 شركات تنضم إلى التحالف وهي بيت الأصيل للتجارة العامة والمقاولات وأولاد احمد الشرهان والقادسية القابضة والصفاة للاستثمار عبر حسابات العملاء والثقة المتحدة للتجارة العامة والمقاولات وناصر بدر الشرهان للمقاولات وعبدالله الشرهان للتجارة العامة والمقاولات، مبينا أن الشركة قد أبلغت هيئة أسواق المال بذلك التحالف والافصاحات رسميا. وقال الشرهان خلال الجمعية العمومية التي عقدت أمس بنسبة حضور 69,37٪ والتي استغرقت حوالي ساعتين لمناقشة استقالة مجلس إدارة الشركة بالكامل وانتخاب مجلس إدارة جديد لثلاث سنوات مقبلة ان مجلس الإدارة المستقيل ارتأى أن يتقدم باستقالة جماعية فاسحا المجال للمساهمين لانتخاب مجلس إدارة جديد لإدارة الشركة، موضحا أن المجلس المستقيل وطوال الأحد عشر شهرا الماضية لم يأل جهدا للدفع بالشركة إلى الأمام رغم الظروف الاقتصادية الحالية والظروف الأخرى الخارجة عن إرادة الشركة، مشيرا إلى أن الشركة قد لجأت إلى القضايا بعدة دعاوى لإعادة حقوق الشركة المسلوبة بطرق غير مشروعة، وهي قضايا معلومة لمساهمي الشركة ولكل لجهات الرقابية.

وأعرب الشرهان عن تقديره لجميع الجهات الحكومية من بنك الكويت المركزي ووزارة التجارة والصناعة وسوق الكويت للأوراق المالية التي عملت مع المجلس القديم منذ 5 ديسمبر 2010، متمنيا ازدهار الشركة وعودة حقوقها المسلوبة التي مازالت قيد البحث في القضاء. وقد وافقت الجمعية العمومية على استقالة مجلس الإدارة وانتخاب أعضاء مجلس إدارة جدد للثلاث السنوات المقبلة كما يلي: شركة الثقة المتحدة للتجارة العامة والمقاولات، شركة عبدالله الشرهان للتجارة العامة ، عبداللطيف مبارك الدبوس، فيصل محمد الشايجي، فهد عبدالرحمن المخيزيم، عبد المحسن سليمان المشعان، مجموعة بيت الأصيل للتجارة العامة والمقاولات، وكل من شركة الوسيط للأعمال المالية (عضو احتياطي اول) وشركة الدبوس للمجوهرات (عضو احتياطي ثان).

● محمود فاروق

عبدالله الشرهان خلال عمومية الشركة

قال إن الشركة قررت الاكتفاء بما لديها حالياً من صناديق وإرجاء إطلاق صناديق جديدة

يوسف خالد المرزوق: «الفوز للاستثمار» تدرس فرصاً استثمارية ولديها خطة خمسية لشراء شركات زميلة والدخول عبرها في اندماجات جديدة

يوسف خالد يوسف المرزوق وفيصل المطر خلال الجمعية العمومية لشركة الفوز للاستثمار (هاني الشمري)

جانب من الحضور خلال عمومية الشركة

قال رئيس مجلس الإدارة في شركة «الفوز للاستثمار» يوسف خالد يوسف المرزوق ان الشركة تتجه للبحث عن فرص استثمارية متنوعة خلال الفترة المقبلة في ظل الأوضاع غير المواتية للسوقين المحلي والعالمي، مشيرا الى أن الشركة لديها خطة خمسية ترتكز على شراء شركات زميلة وأيضا الدخول عبرها في اندماجات جديدة.

وبين المرزوق أن الشركة لديها سياسة متحفظة حتى تنكشف معالم السوق المحلي من الأزمة الحالية، مضيفا ان الشركة قررت الاكتفاء بما لديها حاليا من صناديق وإرجاء إطلاق صناديق جديدة.

وأوضح المرزوق في تصريحات صحافية عقب انعقاد الجمعية العمومية العادية للشركة التي عقدت أمس بنسبة حضور بلغت 96,06٪، أن الشركة لديها سيولة تمكنها من شراء شركات زميلة أو الدخول في اندماجات جديدة، مبينا أن الاستثمار في الوقت الحالي غير مجد إلا إذا كانت الفرصة الجديدة ذات طابع خاص و«جذاب».

دراسة فرص استثمارية

وبين المرزوق ان شركة «الفوز للاستثمار» قامت بدراسة العديد من الفرص الاستثمارية المواتية داخل السوق المحلي وفي عدد من الأسواق الخليجية، مشيرا إلى أن الشركة إذا وجدت فرصة مجدية فستدخل فيها مباشرة لتحقق قيمة مضافة، مضيفا أن الفرص الاستثمارية حاليا غير مواتية في السوق المحلي ولكن ينبغي أن نتفاءل بتحسن الأوضاع الاقتصادية خلال الفترة المقبلة.

وأضاف المرزوق قائلا: «من الصعب التنبؤ بأوضاع السوق في المستقبل، ولكن ينبغي أن نتطلع إلى وضع أفضل مستقبلا، ونحن كقطاع خاص سندفع بكل قوة لنضع آلية معينة مع الحكومة والجهات المعنية في الدولة للوصول الى حل للمشاكل الحالية لان الوضع الراهن في ظل الأجواء الحالية لا ينبغي السكوت عنه».

وفي سؤال حول نية الشركة الإدراج في سوق الكويت للأوراق المالية نفى المرزوق وجود أي نوايا لدى الشركة للإدراج في البورصة خلال الفترة المقبلة.

أوضاع البورصة

وردا على تساؤل حول أوضاع البورصة في ظل استبعاد المفوضين الثلاثة من هيئة أسواق المال، قال المرزوق: ان هناك أعضاء في الهيئة مجتهدين ويسعون لتقديم حلول للأوضاع الحالية، موضحا «جرت العادة انه في حال ما إذا طرح جديد في الكويت دائما يكون غير مقبول عند الكل».

وتمنى المرزوق ان تتكاتف جهود كل من القطاع الخاص وغرفة التجارة والصناعة وهيئة أسواق المال ووزارة التجارة والصناعة للوصول الى آلية مناسبة لتحسين الوضع الحالي للاقتصاد الكويتي.

وأضاف قائلا: «لابد أن نكون جميعا في حلقة واحدة ولابد أن نعطي حلولا للمشاكل لان الجميع طرف فيها».

وذكر المرزوق ان هناك قرارات اقتصادية اتخذت في السابق من دون مشاركة من القطاع الخاص ولكن ينبغي في المستقبل ان تكون هناك مشاركة ودور فعال للقطاع الخاص وان يكون له دور محوري في مثل هذه القرارات المهمة، مشيرا الى ان القطاع الخاص سيخاطب المسؤولين في الجهات الحكومية للوصول الى آلية مريحة لجميع الأطراف.

الفرص الاستثمارية حالياً غير مواتية في السوق المحلي ولكن ينبغي أن نتطلع إلى وضع أفضل مستقبلاً

نحن كقطاع خاص سندفع بكل قوة لنضع آلية معينة مع الحكومة للوصول إلى حلّ للمشاكل الحالية

التقرير السنوي

هذا وقد ذكر المرزوق في كلمته بالتقرير السنوي لمجلس الإدارة ان شركة «الفوز للاستثمار» قد تأسست في منتصف أزمة مالية عالمية ألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي وأفضت إلى تداعيات جوهرية مازالت آثارها وتراكماتها ماثلة على اقتصادات الدول في المنطقة والعالم، ومازالت انعكاساتها ماثلة على أوضاع المؤسسات المالية والشركات العاملة في قطاع الاستثمار حيث تعمل الشركة.

وأضاف المرزوق انه ونتيجة للتحديات التي فرضتها الأوضاع الاستثنائية للأزمة المالية العالمية كان لزاما على مجلس إدارة الشركة صياغة استراتيجية عمل «الفوز» وأهدافها بما يتواءم مع مثل هذه الأوضاع، واستطاعت الشركة عبور مرحلة التأسيس وبدأت مرحلة العمل التشغيلي، ولقد ركزت «الفوز» خلال العامين الماضيين على وضع الدعائم الأساسية لتأسيس الشركة، وإنشاء شبكة تحالفات استراتيجية الهدف منها خلق فرص استثمارية والاستفادة مما تم إنجازه من بنية أساسية استثمارية لتوسيع قاعدة عملائها وتعظيم العائد على رأسمال المساهمين.

وأشار المرزوق قائلا: «يمكن تلخيص أهم إنجازات «الفوز» في سنتها المالية الأولى في: تعيين الجهاز الإداري بالشركة، وتجهيز وافتتاح مقر الشركة الدائم المكون من طابقين بمبنى برج الداو الكائن بمنطقة شرق وتجهيزه بالبنية التحتية والمعلوماتية اللازمة».

وبين ان «الفوز» باشرت نشاطها الاستثماري بشكل تدريجي حيث طرحت عددا من المنتجات الاستثمارية التي ركزت على اقتناص الفرص الاستثمارية مدروسة المخاطر ذات العوائد المنافسة في السوق المحلي، وكان صندوق «الفوز» العقاري باكورة منتجات «الفوز»، حيث نجحت «الفوز» في طرح وتسويق وحدات الصندوق الذي يهدف إلى الاستثمار في الفرص العقارية المميزة في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما قامت «الفوز» بتأسيس عدد من المحافظ العقارية التي تهدف إلى الاستثمار في قطاع العقار في الكويت.

انعكاسات إيجابية في المستقبل

وأوضح ان «الفوز» حققت في سنتها المالية الأولى من التأسيس حتى 2010/12/31 خسائر لا تعكس الأداء الحقيقي للشركة حيث إنها جاءت نتيجة للتحوط في تقييم بعض الأصول والتي تصب في صالح الشركة كما أن هناك مشاريع واستثمارات قامت بها الشركة ستكون لها انعكاسات إيجابية مهمة على أداء الشركة في المستقبل القريب.

وتوجه المرزوق بخالص الشكر والتقدير لجميع المساهمين على ثقتهم الدائمة ودعمهم الكامل، ونجدد لهم العهد بأن تظل ثقتهم بنا في محلها وان نستمر في هذه المرحلة المتواصلة من النمو والتطور، كما لا يمكن أن نغفل الجهود الكبيرة والالتزام الكامل الذي تبذله إدارة «الفوز» من مديرين وموظفين وعاملين من أجل تحقيق نتائج متميزة في أجواء الأسرة الواحدة والعمل الجماعي المشترك.

الجمعية العمومية

هذا وقد وافقت الجمعية العمومية العادية الأولى للشركة على جميع بنود جدول الأعمال حيث صادقت على تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 وعلى تقرير مراقب حسابات الشركة للسنة المالية، وتمت المصادقة على الميزانية العمومية للشركة وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية.

كما وافقت على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010، كما تمت الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة، وتم إخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بكل تصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية.

هذا وقد تم انتخاب عضو مكمل في عضوية مجلس إدارة الشركة وهي آمنة قيس سليمان الدريعي وانتخاب عضو احتياط هو شركة «اجوان الخليج العقارية»، وقد تمت إعادة تعيين مراقب الحسابات للسنة المالية 2011 وكذلك إعادة تعيين هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

● احمد مغربي

مجلس الوزراء يوافق على بدء عملية إعادة هيكلة «الكويتية» قبل إنجاز عملية خصخصتها

أعلنت اللجنة التأسيسية لإنشاء شركة الخطوط الجوية الكويتية عن انتهائها من أعمال تحليل العروض المقدمة لإبداء النوايا للمشاركة في المنافسة على تخصيص الخطوط الجوية الكويتية.

وأبدت اللجنة في بيان صحافي رضاها التام عن الاهتمام الذي أبدته مجموعة كبيرة من الشركات المحلية والعالمية بحصة الشريك الاستراتيجي، إلا إنه وبعد دراسة وتحليل العروض المقدمة من قبل الفريق الاستشاري وجد انه من الأجدى للمؤسسة وللاقتصاد الوطني ان تسبق عملية التخصيص إعادة هيكلة تستكمل فيها عددا من الجوانب التشغيلية والإدارية والقانونية بما يتماشى مع الممارسات والتجارب الناجحة بهذا الخصوص، وعلى هذا الأساس تقدمت اللجنة بتوصية إلى مجلس الوزراء الكويتي لبدء عملية إعادة هيكلة تسبق إنجاز عملية الخصخصة وتأخذ بعين الاعتبار الفوائد الإستراتيجية طويلة المدى للمؤسسة وللاقتصاد الكويتي بشكل عام.

وقد وافق مجلس الوزراء الموقر وبارك التوصية المذكورة وأصدر قراره بالموافقة على المضي قدما في إجراءات تعديل القانون رقم 6 لسنة 2008 بما يضمن توفير أساس قانوني يسمح بإعادة الهيكلة والتأهيل ومن ثم التخصيص بما يتوافق مع الممارسات والتجارب الناجحة في قطاع النقل الجوي على المستوى الإقليمي والدولي.

وقال رئيس اللجنة التأسيسية مطلق الصانع، في تعليق على الإعلان: «لقد سرنا الاهتمام الذي أبدته مجموعة كبيرة من الشركات في الخطوط الجوية الكويتية بالرغم من تقلبات غير مسبوقة في السوق وظروف اقتصادية استثنائية، نحن على قناعة تامة بسلامة عملية الخصخصة وشفافيتها التي توافقت مع أفضل الممارسات العالمية، كما حققنا تقدما ملموسا في تحديد أطر العمل التي ستعيد الخطوط الجوية الكويتية إلى موقعها كواحدة من شركات النقل الرائدة في المنطقة». وأضاف الصانع «وفيما نمضي قدما، سيكون بإمكاننا الاستفادة من تجارب شركات طيران إقليمية أخرى واجهت تحديات مماثلة في السابق، فتأجيل عملية خصخصة الخطوط الجوية الكويتية سيمنحنا فرصة لمعالجة عدد من الأمور التشغيلية والهيكلية قبيل بدء برنامج الخصخصة المستقبلي».

الوقيان: ارتفاع ملحوظ في الإنفاق الاستثماري في العام الأول لخطة التنمية

قال الامين العام للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية د.عادل الوقيان ان الكويت شهدت تطورا في حجم الإنفاق الاستثماري التنموي حيث ان جزءا من هذا الانفاق الاستثماري يدخل ضمن المدرج في الباب الرابع لميزانية الوزارات والإدارات الحكومية. واوضح الوقيان في تصريح لـ «كونا» ان الانفاق الاستثماري ضمن الباب الرابع ارتفع من 1,206 مليار دينار في السنة المالية (2007 – 2008) إلى 1,688 مليار دينار في نهاية (2010 ــ 2011) والذي يمثل العام الأول للخطة.

واضاف ان هذا الإنفاق الاستثماري المسجل يقتصر على الوزارات والإدارات الحكومية فقط ويخص المشاريع الإنشائية بها ولا يشمل كافة مشروعات الخطة لسنة (2011 ــ 2010) لكون بعض بنود المشاريع تدخل في ابواب أخرى بخلاف الباب الرابع.

واوضح الوقيان أن بعض ميزانيات الانفاق الاستثماري لبعض الجهات الحكومية (مثل الجهات المستقلة) ليست جزءا من الباب الرابع للميزانية وبحساب هذا البيان الجزئي عن نمو الانفاق الاستثماري يتبين أن معدل نموه قد بلغ 40٪ (ما بين 2007 ــ 2008 و2010 ــ 2011) بحسب الحساب الختامي المنشور من قبل وزارة المالية.

وذكر ان القيمة الإجمالية المرصودة لمشاريع خطة السنة الأولى (2010 – 2011) في القطاعات الحكومية بلغت مجتمعة 4,998 مليارات دينار وبلغت 5,349 مليارات دينار للسنة الثانية للخطة (2011 ــ 2012) كما أن نسبة الصرف لكافة مشروعات الخطة (بما فيها الباب الرابع) وقبل مراجعة الحساب الختامي للسنة (2010 ــ 2011) وصلت إلى 49٪ متوقعا ارتفاع هذه النسبة بعد مراجعة البيانات المالية وفقا للحساب الختامي لكل جهة على حدة والتي تقوم بها الأمانة في الوقت الراهن.

الحساوي: البنوك حريصة على مكافحة غسيل الأموال بتأكيد «النقد الدولي»

قال الامين العام لاتحاد مصارف الكويت د.حمد الحساوي ان البنوك المحلية حريصة على القيام بدورها في عملية مكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب «ما أكده تقرير التقييم المشترك الصادر عن صندوق النقد الدولي».

واضاف الحساوي في لقاء مع «كونا» ان البنوك الكويتية استمرت في تقديم الائتمان للعملاء وتمكنت من تحقيق نتائج ايجابية في الربع الثالث من العام الحالي «حيث حققت ارتفاعا في ارباحها بنسبة 17,6٪ رغم البيئة التشغيلية الصعبة التي يمر بها الاقتصادان العالمي والمحلي. ولدى سؤاله عن تقييم اداء المصارف الكويتية لناحية محاربة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الارهاب، اوضح ان تقرير التقييم المشترك الصادر عن صندوق النقد الدولي اكد عدم وجود أدلة على عمليات غسيل أموال وتمويل الارهاب في الكويت وان هذه العمليات لا تهدد بدرجة كبيرة الاقتصاد الكويتي.

وذكر ان البنوك المحلية حريصة على القيام بدورها في عملية مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب على أسس مهنية مرتكزة على الحيطة والحذر بعيدا عن أي دوافع سياسية أو اجتماعية بسبب حساسية هذا الموضوع.

وبين ان هذه المصارف تلتزم بتطبيق توصيات مجموعة العمل المالي وقرارات الشرعية الدولية وذلك ضمن اطار القانون رقم (35) لسنة 2002 بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال وتعليمات بنك الكويت المركزي والقرارات الوزارية ذات الصلة.

واشار الى ان دور (البنك) يقتصر على الاشتباه بالعميل او المعاملة وفقا لمعايير محددة والتأكد من جدية الشكوك من خلال البحث والتحري ومن ثم ابلاغ النيابة العامة بتفاصيل المعاملة المشبوهة من خلال تقرير يتضمن التفاصيل الكاملة للمعاملة والأسس التي استند اليها في اتخاذه قرار احالة المعاملة للنيابة العامة وأي مستندات أو أدلة تعزز هذه الشكوك حول تلك المعاملة والأموال المرتبطة بها. وقال الحساوي ان البنوك المحلية تدرك أن الاشتباه غير القائم على أسس ودوافع يعتبر «اغتيالا» لسمعة العملاء ويؤدي الى زعزعة الثقة سواء في اركان المنظومة الاقتصادية او السياسية لذلك فهي تحرص على أن تتم التحريات بشكل سري لا يسيء لسمعة العميل ودون علم هذا العميل. واوضح ان عملية الاشتباه والتحويل الى النيابة العامة عملية مستمرة تتم دون أي استثناءات او تهاون ولا ترتبط بفترات زمنية أو توجهات معينة من قبل البنوك والدليل على ذلك تحويل البنوك لعدد مائة حالة في السنوات الخمس الماضية.

وردا على سؤال حول دور المصارف في خطة التنمية، ذكر الحساوي ان البنوك المحلية لم تتوقف في أي وقت عن تقديم الائتمان باعتباره من الركائز الأساسية لمنظومة العمل المصرفي وهي تحرص على الاستمرار في أداء الدور المناط بها في عملية تمويل جميع الأنشطة الاقتصادية في البلاد. واشار الى ان البنوك المحلية ساهمت في تمويل المشاريع التي تضمنتها خطة التنمية بتقديم قروض لمقاولين وشركات تنفذ مشاريع ضمن خطة التنمية الا أن الاستفادة لم تكن بشكل مؤثر خلافا لما كان متوقعا، وذلك نظرا الى عدم منح البنوك المحلية الأولوية في عملية تمويل هذه المشروعات.

وقال ان مشاركة البنوك المحلية تركز على تقديم التسهيلات غير النقدية لقيام المقاول الأجنبي بهذه المشروعات بالحصول على التمويل اللازم من مصادر خارج الكويت ما حرم البنوك المحلية من الاستفادة من ثمار هذه المشروعات لاسيما انه كان من المفترض ان تكون البنوك المحلية الرافد الأساسي لعملية تمويل هذه المشروعات.

وعن عدد البنوك المحلية في السوق الكويتي أوضح ان الحكم على مدى ملاءمة الطاقة الاستيعابية لسوق الخدمات المصرفية في أي دولة لابد ان يتم وفقا لمعايير ومحددات ترتكز إلى الخريطة الاقتصادية والسكانية للدولة.

وافاد بأن البنوك المركزية هي الجهة المناط بها دراسة أوضاع القطاع المصرفي والحكم على مدى ملاءمة عدد الكيانات المصرفية العاملة في الدولة وقوتها ومتانة أوضاعها «وهي أمور غاية في الأهمية فهناك دول كانت تتميز بدرجات عالية من الانفتاح المصرفي الا أنها سمحت بعد ذلك بالاندماج بين البنوك بهدف اقامة كيانات مصرفية قوية». ورأى أن ما أفاد به محافظ بنك الكويت المركزي بأن هناك سعيا الى استصدار تشريع يسمح للبنك الاجنبي بفتح أكثر من فرع في الكويت «يدلل على ان هناك قناعة وإدراكا لأهمية هذا الموضوع حيث أن السماح بتواجد فروع البنوك الاجنبية في الكويت جاء منسجما مع التوجهات نحو تنويع هيكل القطاع المصرفي والمالي وتحسين بيئة العمل المصرفي ودعم مناخ المنافسة بما يسهم في تحسين مستوى أداء وحداته لتطوير الكويت كمركز مالي وتعزيز علاقتها المالية والتجارية مع العالم الخارجي».

«المركزي» يوافق لـ «التجاري» على شراء 10٪ من أسهمه

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أن بنك الكويت المركزي وافق بتاريخ 2011/10/27 على طلب البنك التجاري الكويتي بتمديد شراء ما لا يتجاوز 10٪ من أسهمه المصدرة لمدة ستة أشهر اعتبارا من تاريخ انتهاء الموافقة الحالية في 2011/11/21. وذلك مع ضرورة الالتزام بما وضعه البنك المركزي من ضوابط وشروط في شأن تملك الشركة المساهمة لأسهمها، إضافة الى ضرورة الالتزام بأحكام المادة 115 مكرر من قانون الشركات التجارية واحكام القرار الوزاري رقم 10 لسنة 1987 وتعديلاته بموجب القرارين الوزاريين رقم 11 لسنة 1988 ورقم 273 لسنة 1999.